مجلس التعاون

الباحث القانوني مفلح بن حمود:

لا يجوز للهيئة بأي حال احتجاز النساء أو التحقيق معهن

الرياض/متابعات:

أكد الباحث القانوني مفلح بن حمود الأشجعي أنه لا يجوز لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر احتجاز النساء في مقر الهيئة بأي حال من الأحوال أو التحقيق معهن إلا بوجود محرم.. وذلك وفق التعليمات والأنظمة الواضحة بهذا الشأن، مطالبا الهيئة عند ضبط أي قضية (خلوة) أن تُسلّم الرجل وتترك المرأة لما في ذلك من فائدة اجتماعية ومصلحة وستر على المرأة، وبالتالي فإن رجال السلطة التنفيذية يتصرفون بالوكالة عن ولي الأمر في حدود الأنظمة والتعليمات المبلغة لهم، ولا يجوز لهم أن يفعلوا ما يخالف ما أوصى به ولي الأمر، ولا أن يفعلوا ما لم يُفوضوا فيه، فإن فعلوا شيئًا من هذين اعتبر ذلك إساءة في استعمال حقوقهم، أو ما يُعرف شرعاً بالتعسف في استعمال الحق، ويُعد من التعسف كل تجاوز أو عدم تقيد بالأنظمة والقوانين، ويترتب على المتجاوز أو من تعسف باستعمال حقه ضمن ما لحق بالآخر من ضرر، والتعليمات ما هي إلا احتياط لدرء مفاسد التعسف في استعمال الحق الذي قد يقع من البعض، فكان التقيد بالنظام هو الضمان الصحيح للعدل بين الناس.

أضواء

الآن تسوق سيارتها..

راكان حبيب

ليس مفيدا أن تظل قضية قيادة المرأة لسيارتها موضوعاً للنقاش إلى أبد الدهر. فإذا كان القصد تليين المواقف بين المعارضين والمؤيدين ،فإنه لم يؤد إلى حوار إيجابي بينهما. بل أدى إلى جدل عقيم وولد انطباعاً سيئاً خلاصته أن الناس قد انشغلوا بدون طائل. لذا من الضروري أن نسرع في حل هذه القضية ويُتخذ فيها قرار لكي نلتفت إلى قضايا حقيقية تهم مجتمعنا.

فموضوع السيارة ليس إلا انعكاساً لمنهجين أحدهما يتمسك بالتشدد والثاني يطالب بالاعتدال، لذلك نحتاج إلى حوار حقيقي بينهما بهدف تحقيق منهج الاعتدال على أرض الواقع للأسف شعر الناس طوال السنوات الثلاث الماضية، أن القرار سوف يأتي غداً لا محالة. فبين فترة وأخرى نقرأ تصريحات وتلميحات تعبر عن تأييد قيادة المرأة للسيارة. وكأن هذه التلميحات قد شجعت بعض السيدات فاستعجلن القيادة ونشرت الصحف عدة حالات. لكن لم ينتج طوال هذه المدة سوى زيادة حدة الجدل الذي أسهم في زيادة الخلاف في وقت نحتاج فيه تليين المواقف لتهيئة بيئة الاعتدال.

نريد أن نستيقظ غداً وقد حُسم هذا الجدل العقيم لأنه أساء إلينا وأضرنا. فبالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية لأكثر من مليون سائق منزلي، هناك تكلفة اجتماعية باهظة منها: أدى خوف المعارضين من التحرش إلى توليد انطباع سيئ مفاده أن شبابنا على أسوأ حال –لا سمح الله– وكأننا عاجزين عن القيام بالردع وحفظ النظام. وخذلنا الشباب وهم يرون اعتماد أسرتهم على (السائق) وهروب الوالد من مسوؤلية خدمة أسرته.

فانتقلت هذه السلبية إلى بيوتهم وساهمت في زيادة نسبة الطلاق بينهم. إذا أردنا أن نرسخ منهج الاعتدال في المجتمع، فعلينا أن نزيل في البداية الأشواك التي في الطريق.

فقيادة المرأة للسيارة ليست قضية اعتدال وإنما هي مطلب اجتماعي لا يتطلب حواراً، بل يحتاج قراراً تتبعه عقوبات صارمة للذين نخشى منهم أذية المرأة وهي تسوق سيارتها.

عن / صحيفة «الوطن» السعودية

إلغاء 138 ألف عقد عمل في أبوظبي والسعودية والكويت

الخليج" يستمر في إيجاد آلاف الوظائف الجديدة للوافدين رغم الأزمة

دبي/متابعات:

أظهرت إحصائيات جديدة عن سوق العمل في منطقة الخليج، أن عشرات الآلاف فقدوا أعمالهم خلال النصف الأخير من عام 2008م، وفي المقابل تظهر يومياً آلاف من فرص العمل الجديدة في المنطقة.

وألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على سوق العمل الخليجية التي فقدت بريقها السابق كوجهة مختارة للكفاءات والخبرات حول العالم، وبدأت موجة تسريحات طالت آلاف الموظفين على امتداد الخليج، وتركزت بشكل كبير في قطاعات الإنشاءات والعقار والبنوك.

وفي متابعات صحافية استمرت مدتها أسبوع لحركة الوظائف عبر وسائل الإعلام ظهر أن الصفحات الخاصة بالتوظيف في صحف كل من الإمارات والسعودية وقطر مليئة بعروض العمل وطلبات الباحثين عن الوظائف، مع ملاحظة أن أعداد طالبي العمل تفوق بكثير عدد الوظائف المتوفرة، مع تركز الوظائف الجديدة في قطاع الخدمات والتعليم والصحة بعد أن كانت فترة طويلة تتركز في قطاع العقارات والإنشاءات والبنوك وإدآرة الشركات.

وكشفت شركة أدفانتج للاستشارات الإدارية والاقتصادية – ومقرها الكويت– عن أرقام جديدة عن سوق العمل الخليجي بدت مثيرة للغاية، ولا سيما المتعلقة بحجم التسريحات.

وقالت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة، صفاء الهاشم:"إن أكثر من 138 ألف عقد عمل تم إلغاؤه خلال النصف الأخير من عام 2008م في كل من أبوظبي والسعودية والكويت".

وبخصوص حجم "التفنيشات" في دبي، قالت: "إن العدد كبير للغاية"، وفضلت انتظار تقرير خاص ستصدره الشركة يوم الثلاثاء المقبل يشمل جميع التسريحات بالأرقام المعتمدة من وزارات الشؤون والعمل في الدول الخليجية".

وفي اختصار للتقرير قالت الهاشم "إن قطاع العقارات شهد تسريح 48% من موظفيه، تلاه قطاع المصارف 24.5% والقطاع التشغيلي المتعلق بالنفط 13.8 % من إجمالي العاملين فيه"، وأكدت أن التقرير سيعطي تفصيلاً حقيقياً لواقع سوق العمل وحجم التسريحات.

من جانب آخر لسوق العمل، يظهر على موقع بيت دوت كوم أكبر المواقع المتخصصة في مجال التوظيف في منطقة الشرق الأوسط عدد كبير من الوظائف الجديدة يوميا في منطقة الخليج.

وقال المدير الإقليمي للشركة، عامر زريقات "إن عدد فرص العمل الجديدة المعروضة في الخليج عبر موقع "بيت دوت كوم" ليوم الخميس الماضي وصل إلى 5450 وظيفة، أغلبها في الإمارات والسعودية بحصة 800 وظيفة لكل منهما، تليهما قطر بـ500 وظيفة، ثم الكويت بـ250 وظيفة".

وأكد زريقات أن سوق العمل يشهد تحسناً مع بدء تحرك حكومات الخليج لمواجهة تبعات الأزمة المالية العالمية، لكنه رفض التكهن بالمدة الزمنية المطلوبة لعودة البريق السابق إلى سوق العمل الخليجية.

وحول أعداد الباحثين عن عمل قال زريقات: "إن نحو نصف مليون باحث عن عمل جديد سجلوا لدينا منذ شهر نوفمبرالمنصرم". وهذا يعطي إشارة إلى أن أعداد الباحثين عن عمل في ازدياد مضطرد، موضحاً "أن الفرص الوظيفية الجديدة تتوزع على جميع القطاعات، لكنها تتركز أكثر في قطاعات النفط والغاز والتعليم والصحة والخدمات والتكنولوجيا"، وهو ما يتوافق مع المتابعات الصحافية لمدة أسبوع، تابعت خلاله حركة الإعلانات في عدد من الصحف التي تصدر من السعودية والإمارات وقطر.

وأتضح من الرصد الذي استمر قرابة أسبوع أن أيام الأحد وحتى الأربعاء الماضيين ترتفع فيها نسبة عرض الوظائف التي باتت تتركز أغلبها في قطاعات الخدمات والتعليم والصحة والتكنولوجيا والمهن العادية كالخياطة والحلاقة وغيرها.

وكان ملاحظاً أن قطاع العقارات والبنوك لم يعودا قادرين على توفير فرص عمل جديدة، وسجل القطاعان خلال ثمانية الأشهر الماضية أكبر موجة تسريح للموظفين في منطقة الخليج.

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي الخليجي، جاسم حسين: "لا توجد بدائل دولية أمام الكفاءات والخبرات، حيث يعاني كل العالم من تبعات الأزمة المالية، ومنطقة الخليج هي الأقل تضررا مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن سوق العمل في الخليج لا يزال يحافظ على جزء كبير من بريقه السابق".

وأشار حسين إلى خطوات فعلية انتهجتها حكومات الخليج تدعم بشكل غير مباشر استقرار سوق العمل، وذكر على سبيل المثال إقرار الكويت وتنفيذها لقانون الاستقرار المالي الأسبوع المنصرم.

وطالب بانتهاج سياسات مماثلة وخطوات تحفيزية في بقية دول الخليج.

وقال: "يجب الحؤول دون تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية في قطاعات جديدة، بحيث يقود إلى تسريح الكثير من العمالة كما حدث في قطاعات الإنشاءات والبنوك".

مستندين إلى فتوى دينية تسمح لهم ذلك

مخاوف من تنامي ظاهرة زواج سعوديين بإندونيسيات بنية الطلاق

جاكرتا/متابعات:

طالب مدير قسم الرعايا في السفارة السعودية بالعاصمة الأندونيسية جاكرتا بصدور فتوى واضحة من هيئة كبار العلماء لمواجهة انتشار ظاهرة زواج السعوديين بأندونيسيات بنية الطلاق، وذلك وفقا لما ذكرت صحيفة سعودية الجمعة الماضية.

وأعرب خالد العراك عن مخاوفه من فقدان السيطرة على انتشار هذه الظاهرة، مشيرا إلى أن بعض السعوديين يلجؤون إلى أساليب مبتكرة للتهرب من النظام مستندين على فتوى "الزواج بنية الطلاق"، غير عابئين بما يتركون خلفهم من آثار تمتد لأسر عانت الفقر، ورأت في الزواج بسعوديين وسيلة للخلاص المؤقت من شبح الفقر.

وبحسب جريدة "الوطن" التي نشرت التقرير فإن السعوديين الذين يتزوجون بنية الطلاق في إندونيسيا كثر، وإن هناك مكاتب أصبحت تسهل المهمة على السعودي وتجهز العروس والشهود وأبا مزورا.

وأوضحت الصحيفة أن زواج السعوديين من نساء إندونيسيات بات أمراً مألوفاً لدى سفارة السعودية في جاكرتا التي سجلت خلال العام الماضي 82 بلاغا و18 بلاغا هذا العام عن زيجات رسمية نتج عنها أطفال تخلى آباؤهم عنهم، وأن الزائر لإندونيسيا يتم استقباله من قبل الكثير من أصحاب المكاتب الوهمية والذين يوفرون له الشهود وولي الأمر والفتاة عادة ما تكون من بائعات الهوى.

وأشارت إلى أن السفارة تسهل الأبناء السعوديين حتى وإن كان الزواج بدون إذن رسمي وإعطائهم تذاكر مرور إلى بلد آبائهم إلا أنهم في حالات كثيرة لا يتمكنون من إثبات نسب الطفل بسبب إنكار الآباء لأبنائهم أو عدم وجود إثباتات لدى العائلات الإندونيسية، والتي كثيرا ما تخدع من قبل الأزواج والسماسرة الإندونيسيين.

من جهتها، تقول الإندونيسية آيشا نور (22 عاما) إن حياتها انتهت كفتاة ليل في ناد ليلي بعد زواجها عندما كانت في سن السادسة عشرة من سعودي ملامحه المتدينة كانت كفيلة بأن تقنع العائلة بأنها ستحصل على البركة منه.

وتضيف: نحن مسلمو إندونيسيا نرى أهل مكة والمدينة أصحاب بركة، الرجل دفع مهرها والبالغ 6 ملايين روبية (2200 ريال) وأعانهم المهر على ظروف حياتهم الصعبة، "ولم تكن تعلم عائلتي أن الرجل يريد نيل وطره مني والتمتع بي تحت فتوى تجيز الزواج بنية الطلاق، حيث ما هي إلا أيام معدودة حتى دفع لنا المؤخر والبالغ 3 ملايين روبية (900 ريال سعودي)، ورحل إلى بلده بعد أن تركني مطلقة".

وأضافت: كان لجمالي دور بأن يجعلني أعيد الكرة مع رجل آخر ربما يصدق في تجربته إلا أنه كان كسابقه، وبعد عدة محاولات أصبحت أمتهن العمل كزوجة مؤقتة إلى أن قلت فرصي في الزواج واتجهت إلى النوادي الليلية للعمل بها كمشغلة موسيقى (كاريوكي) أحيانا وأحيانا كراقصة.

ويرى مدير قسم الرعايا في السفارة العراك بأن حالات الزواج المسجلة لا تمثل سوى 20 % من الواقع الحقيقي، وأن عدد حالات الزواج بأذون رسمية للعام الماضي بلغت 110 فيما لم تسجل هذا العام سوى 18 زواجا، وسجلت في العام الماضي 20 حالة طلاق، ولم تسجل هذا العام سوى 4 حالات فقط، كما لم تسجل سوى 3 حالات لزواج سعوديات من إندونيسيين هم أقارب لهن.

صاحب الدكتوراه الوحيدة عربياً في قوانين الإعاقة

باحث سعودي: المعاقون مهمشون ومواطنون من الدرجة الثانية

الدمام/متابعات:

رغم إصابة السعودي أحمد السيف بإعاقة حركية، إلا أن كرسيه المتحرك شكل له حافزاً قوياً للاهتمام بقضايا حقوق المعاقين في العالم العربي، ليكمل بذلك دراساته العليا في الولايات المتحدة في فلسفة القانون من خلال أطروحته المعنونة بـ "حقوق المعوقين والتمييز"، والتي تم التوصية بنشرها وتداولها على المستوى الإقليمي والدولي.

يقول د. السيف: " أصبت بالإعاقة الحركية بسبب حادث مروري منذ حوالي خمسة عشر عاماً وكنت قبلها قد تخرجت من كلية الشريعة ومعهد الإدارة العامة لدراسة الأنظمة، وهو يعادل القانون في السعودية ".

وسرد تجربته والتي أدت إلى شغل ذهنه بما يعانيه المعاقون في العالم العربي من تمييز وتهميش، قائلا: "كنت أعيش في سيناريو قدري جعلني أتوجه للالتفات لحقوق المعاقين، وحين سافرت إلى الخارج لإكمال الدراسات العليا رأيت كيف يعيش المعاقون في حال أفضل من الشخص السليم المعافى، كما أنهم يجدون احتراماً لذاتهم وإنسانيتهم ويحصلون على حقوقهم بكل سهولة".

كان هذا الدافع الذي حفزه لعمل مقارنة بحثية منهجية بين أوضاع المعاقين في العالمين الغربي والعربي، ويتابع: "لاحظت أنه لا حقوق لهم، ويعاملون كمواطني درجة ثانية".

وحصل السيف على الدكتوراه في قوانين الإعاقة بامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة كيس وسترن في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية ،"بعد إنهائي للماجستير توجهت لدراسة القوانين التشريعية والتمييز الواضح الذي يعاني منه المعاقون في الوطن العربي ومحاولة مقارنتها بما هو موجود في الفكر الغربي" .

ويقول: " أعجب المشرفون بمشروع الدراسة ووجدت دعما معنويا من الجهات المختصة في الأمم المتحدة حتى آتاني من قبلهم مؤخراً عرض شفوي للعمل معهم كمستشار قانوني مختص في قضايا التمييز ضد المعاقين".

وأشار إلى أن الإشكالية الأساسية التي تواجه المعاقين تكمن في نظرة الشفقة إليهم، ومعاملتهم التي تبنى على أساس أنها منح اجتماعية وليست حقوقا أساسية.

وأضاف أن موقفاً حرجاً مر به أمام أحد المحال التجارية أثناء انتظاره لسيارة أسرته، "مرت إحداهن ورأتني على كرسي المتحرك فقامت بإعطائي مبلغاً من المال وهذا يدلل على ارتباط الإعاقة في ذهنية المجتمع بالشفقة والحسنة".

واستطرد السيف: "كنت أسعى إلى إعادة قراءة النص الإسلامي ومقارنته بالفكر الغربي فيما يخص هذه الحقوق، متخذا شعار "العدالة للجميع"، وخرجت منها بثمرة وهي تأصيل لخطة إصلاحية لتشريعات الإعاقة مصحوبة بآلية تنفيذية لهذه القوانين ومتابعتها".

وضرب مثلاً بمعاملة الرسول –صلى الله عليه وسلم– للصحابي عبد الله بن أم مكتوم، حيث كان يستخلفه على المدينة المنورة أثناء غزواته رغم كونه أعمى، "نحتاج إلى قراءة التراث الإسلامي لنستخرج منه مثل تلك الحقوق".

وبدأ السيف بالدعوة إلى التغيير في النظرة لحقوق المعاقين من خلال دراسته وبحثه، "وجدت أن الحكومة السعودية مثلا تبذل الأموال الطائلة في هذا المجال ومع ذلك ما زالت غير متقدمة في تحسين أوضاع المعاقين من الناحية الطبية والرعاية الاجتماعية والأسرية".

كما قام ببناء الجانب النقدي في بحثه من خلال عمل "استبانة" تم توزيعها على 500 معاق سعودي مؤهلين تأهيلا كاملا، والذي حوى تساؤلات حول حقوقهم والتمييز والتهميش في الحقوق الأساسية كالتعليم والوظيفة واحترام الذات، "طبعا التمييز كـ"فلسفة" و"فكر" فهناك تمييز إيجابي وسلبي ومباشر وغير مباشر، ويعيش المعاقون في الغالب تمييزا غير مباشر من أمثلته حين أضع شروطا للوظيفة، منها أن يكون حسن المظهر وجميل الشكل، وهي قد لا تحتاج إلى ذلك بل إلى الجانب الفكري".

وقال: " أعرف إحدى الأخوات المعاقات التي تم رفض توظيفها في وظيفة تعليمية تعتمد على العقل أكثر من الشكل، وفي اتجاه آخر رأيت في الولايات المتحدة في إحدى المحال دمية على كرسي متحرك تعرض ملابس، وهذا ما يعنيه الدمج الحقيقي".

وبيّن أن "التمييز السلبي" هو عدم وجود خطط واضحة لاستيعاب المعاقين وتوظيف قدراتهم، بينما "التمييز الإيجابي" هو التفضيل في الحقوق والحصول على الخدمات.

ونوه السيف بتجربة بريطانيا في مجال الإعاقة، "هناك في بريطانيا آلية تنفيذية لحماية حقوق المعاقين، وهو ما أسعى إلى نقله هنا وهي ما يسمى لجان لحقوق المعاقين، موجودة في كل مدينة وتقدم الاستشارات للمعاقين مجانًا، كما تستقبل شكاواهم لتنفيذ القانون الخاص بهم، سواء كانوا يعانون من تمييز في الوظيفة أم الخدمة الاجتماعية، فتقوم بالترافع عنهم أمام القضاء لرفع المخالفة أو لرد الاعتبار إليهم".

وذكر أن صعوبات واجهته أثناء عمله مقارنة بين القضايا المرفوعة من قبل معاقين في أمريكا وفي العالم العربي؛ حيث تفاجئ بعدم وجود قضايا منظورة في المحاكم في العالم العربي، "لأن أغلب مشكلات المعاقين تعتبر ضمن الخدمة الاجتماعية والمنح إلا أني اعتمدت على الصحف فجمعت قرابة المئات من قصاصات الصحف؛ إذ إنه المتنفس الوحيد لبث شكاواهم".

تدني الأجور وتأنيث محال الملابس النسائية يثيران الجدل مجدداً في السعودية

الرياض/متابعات:

برأ وكيل وزارة العمل لشؤون التخطيط والتطوير السعودية وزارته من تهمة تأخير تطبيق قرار تأنيث العمل بمحال الملابس النسائية، مؤكدا أنها لم تتراجع عن تطبيقه.

وقال الدكتور مفرح الحقباني "إن وزارة العمل لن تتوقف عن تطبيق هذا القرار، غير أنها في الوقت نفسه ليست الجهة المعنية الوحيدة بتطبيق هذا القرار على أرض الواقع، مؤكدا على أن مكونات المجتمع وظروفه هي التي تسببت في تباطؤ تطبيق هذا القرار".

وكان الحقباني – حسب ما نشرته جريدة "الرياض" السعودية الجمعة الماضية – يرد على تساؤلات رئيس مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية ألفت قباني التي طالبت الجهات الحكومية بالشد من أزر المرأة، وتوظيفها في المصانع، متسائلة عن أسباب تأخر تأنيث المحلات النسائية.

وفيما يتعلق بتدني أجور السعوديين في القطاع الخاص، قال وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير" إن المستثمر الرشيد كما عرفه الاقتصاديون على مر العصور هو الذي لا يدخل العاطفة في قراراته الاستثمارية، فلا فرق لديه بين مواطن ولا مقيم".

وأضاف: "وما دام المجال مفتوحا لوجود العمالة الأجنبية وبأجور متواضعة مقارنة بالعمالة الوطنية، فإن مشكلة تدني أجور السعوديين العاملين في القطاع الخاص ستستمر قائمة".

وزاد: "لو فتح المجال لوجود وكيل وزارة أجنبي بأجور زهيدة لوجدنا هذا الأمر شائعا لدينا".

وفي ورقة عمل استعرضها خلال الملتقى، أكد الحقباني أنه سيتم تحقيق نسبة توظيف للعمالة السعودية تبلغ 30 % من إجمالي العمالة في هذا القطاع، عن طريق تشجيع الشباب والفتيات على العمل في هذا القطاع الحيوي الذي يمثل مستقبل النهضة الشاملة في المملكة.

من جهتها، أكدت رئيس مجلس جدة للمسؤولية الاجتماعية وعضو مجلس إدارة غرفة جدة، ألفت قباني أن المبادرة لدى المرأة موجودة للعمل في المصانع، غير أن هذا الأمر يتطلب وقوف الجهات المعنية في موقف مساند لها.

وعارضت الحقباني فيما ذهب إليه من أن جميع الظروف مهيأة أمام المرأة لتعمل، غير أن المبادرة لا توجد لدى المرأة، مبينة أن كثيرا من الفتيات لديهن الرغبة للعمل بالقطاع الصناعي، لكن لا بد من تحرك مجتمعي لمساعدة المرأة العاملة وتوظيف العاطلات عن العمل. وأوضحت قباني أن المرأة تريد في وقتنا الحاضر إثبات وجودها وتحقيق ذاتها، لكن الجهات المسؤولة يجب عليها أن تشد من أزر المرأة، وتساعد في تحقيق أمانيها.

وفي ورقة عمل قدمتها خلال الملتقى الصناعي الرابع، أكدت قباني على ضرورة تفعيل دور المرأة في القطاع الصناعي سواء كمستثمرة أو عاملة، مشيرة إلى أن نسبة عمل المرأة في المصانع لا تتجاوز 2 % فقط.

وأشارت إلى أن من أهم المعوقات التي تواجه عمل المرأة السعودية في القطاع الصناعي تتمثل في نظرة المجتمع لعمل المرأة، وافتقار كثير من السعوديات لثقافة العمل، وعدم تفعيل آلية تنفيذالأنظمة والقوانين، إضافة إلى محدودية الوظائف المتاحة للسعوديات في القطاع الخاص رغم كثرة الراغبات في العمل، ومشكلة المواصلات.

الشارقة تبدأ حملة ترويجية لاستقطاب السعوديين

الشارقة/متابعات:

تحاول إمارة الشارقة إغراء السعوديين بزيارتها، عبر برنامج ترويجي تقوم به في المملكة، ويهدف للتعريف بأهم مواقعها السياحية والأماكن التي تمتاز بها، وهو جزء من برنامج يسعى لاستقطاب مزيد من السياح الخليجيين في الإمارة.

ويقوم وفد من إمارة الشارقة يمثل هيئة الإنماء التجاري والسياحي وممثلين عن القطاع السياحي بجولة ترويجية سياحية تعد الثامنة من نوعها، حيث سيقوم بالترويج للشارقة في المدن السعودية الرئيسة الثلاث: الرياض وجدة والدمام.

وتأتي هذه الجولة في إطار جهود هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة الرامية إلى تنشيط حركة السياحة الإقليمية، وتوطيد علاقات التعاون السياحي الخليجي، والترويج لمقومات إمارة الشارقة كوجهة سياحية تراثية ثقافية وعائلية متميزة.

والسعودية هي المحطة الثالثة التي انطلق نحوها وفد إمارة الشارقة بعد زيارته دولة قطر ودولة الكويت.

وقالت هيئة الإنماء السياحي بالشارقة، في بيان لها، إن "الشارقة باتت وجهة سياحية عائلية مفضلة لدى السائح السعودي، حيث استقطبت أكثر من 105 آلاف سائح سعودي خلال العام الماضي 2008م".

وتتزامن الحملة الترويجية الجديدة مع قرب انطلاق عروض صيف الشارقة للعام 2009م، الذي يتضمن خصومات وعروضا وفعاليات خاصة بهدف تشجيع حركة التسوق أثناء فصل الصيف.

ونقل بيان عن رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي، قوله: " تعد السعودية من أكبر الأسواق المصدرة للسياحة العالمية في منطقة الشرق الأوسط، وتحتل المرتبة الثالثة عالميا، حيث ينفق السعوديون على السياحة في الخارج أكثر من 8 مليار دولار سنويا، بما يعادل 5 % من إجمالي الناتج المحلي، ويشكل هذا الرقم حافزاً كبيراً لتحويل هذا الإنفاق باتجاه المنطقة، التي أصبحت تنافس الدول الأوروبية في إمكاناتها السياحية، بتوافر المطارات الحديثة والفنادق والمنتجعات المتطورة والمراكز الترفيهية وغيرها من التسهيلات العصرية الأخرى التي تم إنجازها".

وأكد القاسمي أن دولة الإمارات والشارقة تحديدا تتمتع بمميزات سياحية من سحر وجمال الطبيعة والتاريخ الغني والثقافة والبيئة العربية الأصيلة، هذا فضلاً عن تفوق السياحة العائلية التي تتميز بها الإمارة نظرا للتشابه في العادات والتقاليد بين المجتمعات الخليجية".

وتسعى هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة إلى دعم عجلة التطور الاقتصادي بالإمارة بمختلف مقومات الجذب التي تتمتع بها، وذلك تماشيا مع حركة التطور السريعة في القطاع السياحي في الشارقة، حيث شهد القطاع السياحي دخول عدد من المنشآت الفندقية إلى سوق الإمارة لتبلغ في آخر محصلة لها 103 منشأة فندقية، بواقع أكثر من 8 آلاف غرفة فندقية.. الأمر الذي يعكس النمو المطرد في حركة السياحة ويثري هذا القطاع بكل تأكيد.